قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية – حالة الجزائر–

د. عبد الرحمان العايب

أ.د الشريف بقة

– جامعة سطيف –

الملخص:

تعمل المؤسسات الاقتصادية على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل. يأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق تنافسية مستدامة. ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بالبيئية والتي يأتي على رأسها الإيزو 14001، حيث من بين الأهداف التي من أجلها تقوم المؤسسات الاقتصادية بالحصول على هذه الشهادة هو تحسين أداءها البيئي مما يقود إلى تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية.

هدفت المداخلة إلى الوقوف على مستوى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفة إيزو 14001 ومدى استفادتها من الدعم المؤسسي والمالي والفني الذي تضعه الدولة تحت تصرفها. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإقبال على الحصول على شهادة الإيزو هذه ضعيف جدا بالمقارنة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وأوعزت الدراسة أسباب هذا الوضع إلى الواقع الحالي للاقتصاد وجملة المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاح : البيئة الطبيعية – الإدارة البيئية – الإيزو 14001 – الأداء البيئي – المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Résumé :

Loin des contraintes règlementaires et institutionnelles, la prise en compte de l'environnement naturel dans le management apporte à l'entreprise économique des avantages économiques non négligeables. Pour ces entreprises, cet environnement s'impose de plus en plus comme avantage compétitif certain. C'est pourquoi les entreprises économiques le considèrent comme un axe de leurs stratégies de développement et se fixent des objectifs environnementaux à atteindre. La mise en place d'un système de management environnemental est le moyen le plus pratique qui facilite l'atteinte de ces objectifs et permet, par voie de conséquence, d'améliorer la performance environnementale ce qui se répercute positivement sur la performance globale de l'entreprise.

Le but de cette communication est de faire une lecture sur le degré de prise en compte de l'environnement naturel par les entreprises économiques algériennes dans leur management et l'intérêt qu'elles accordent à la certification selon les normes ISO 14001. Cette lecture concerne également le rôle que joue par les pouvoirs publics afin d'inciter ces entreprises à intégrer l'environnement dans leur management.

Cette communication a permis de conclure que le recours à l'obtention de cette certification est très faible en Algérie. Notre pays se place loin derrière les pays de la rive sud de la méditerranée, ce qui illustre la faible intégration de notre économie dans la sphère économique internationale. Cette situation démontre le faible intérêt qu'accordent les dirigeants des entreprises algériennes à l'environnement, ces raisons sont multiples et complexes mais les plus importants sont le contexte actuel dans lequel évolue notre économie et les problèmes structurels dont souffrent l'entreprise économique algérienne.

Mots-clés : environnement – management environnemental – ISO 14001 – performance environnementale – entreprises algériennes

المقدمة :

يشير الأداء البيئي إلي كفاءة أنظمة الإدارة البيئية التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية في حماية البيئة من خلال سياسات بيئية تركز على الأنشطة الإنتاجية بغرض الحد من أثارها السلبية على البيئة والمجتمع وأهمها التلوث. ومن أجل تحقيق الأداء البيئي المستدام، تقوم المؤسسات الاقتصادية بوضع أنظمة للإدارة البيئية مستعينة في ذلك بالمواصفات القياسية الدولية أهمها المعيار إيزو 14001، حيث توفر مثل هذه المواصفات للمؤسسات الاقتصادية جملة من الأدوات تستخدم في تحسين الأداء البيئي.

وتلعب الحكومات دورا كبيرا في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة. فبالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات الرادعة بغرض التحكم في الانبعاثات الناجمة عن النشاط الإنتاجي الملوث للبيئة، تبرز التشجيعات والحوافز التي تمنح للمؤسسات الاقتصادية بغرض انتهاج نظم وأنماط إدارية تسمح لها بتحسين أداءها البيئي والتحكم فيه. وتكون تلك التحفيزات على شكل دعم مالي و مادي وكذلك أيضا فني و هذا من أجل وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات القياسية الدولية أهمها المعيار إيزو 14001.

من خلال هذه المداخلة نحاول الوقوف على الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في الجزائر من أجل جعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أكثر تحلي بالمسؤولية اتجاه البيئة. في هذا المجال تدل الإحصائيات الصادرة من المنظمة العالمية للمواصفات القياسية "الإيزو" أن عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة إيزو 14001 ضئيل جدا بالنظر إلى العدد الإجمالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وفي نفس الوقت تشير دراسات وأبحاث علمية متعددة أن اقتصاديات دول أخرى أقل حجم من الاقتصاد الجزائري متفوقة وبدرجة كبيرة في المجال البيئي على الجزائر. وعلى الرغم من هذا الواقع، تشير التقارير الصادرة من هيئات حكومية مختلفة أن السلطات العمومية في الجزائر تضع تحت تصرف القطاع الاقتصادي آليات الدعم الكافي على شكل منح مالية وفنية جد محفزة بغرض انتهاج الأنظمة الإدارية التي تساعدها على تحسين أداءها البيئي. وبالتالي يتضح جليا وجود اختلالات وجب الوقوف عليها. وهذا ما سنحاول تحليله في هذه المداخلة.

ومنه، فإن الإشكالية التي تحاول المداخلة التطرق إليها يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: ***هل تساهم فعلا الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مساعدة المؤسسات الاقتصادية على تحسين أداءها البيئي؟***

I. دور نظم الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية :

1) نظم الإدارة البيئية:

يأتي الاهتمام بالبيئة من طرف المؤسسة الاقتصادية لما لهذا البعد من أهمية ضمن أبعاد التنمية المستدامة. وتعتبر نظم الإدارة البيئية أهم أدوات التي تستعين المؤسسات الاقتصادية بها حتى تبرهن على اهتمامها بالتنمية المستدامة، حيث أن هذه النظم تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

تعرف المنظمة العالمية للتقييس "الإيزو" نظام الإدارة البيئية على أنه "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها.[1]" وتعرف أيضا أنها "تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة.[2]" كما يمكن تعريف نظام الإدارة البيئية على أنه "جزء من النظام الإداري للمؤسسة من خلاله المسؤوليات والسلوكيات والتدفقات والمعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة.[3]".

فنظام الإدارة البيئية هو نظام فرعي للتنظيم العام للمؤسسة تضعه الإدارة العليا حتى تضمن أن المنتجات أو الخدمات التي تصممها وتنتجها وتسوقها لن تؤثر سلبا بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة. ويشمل هذا التنظيم كل من الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات والإجراءات والممارسات وطرق العمل والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي تضعها المؤسسة والمتعلقة بحماية البيئة. ويشترط في هذا التنظيم أن يكون موائما ومتوافقا مع التنظيم العام للمؤسسة وظروف السير العادي لها. و"تحث المواصفة العالمية الإيزو 14001 المؤسسات على وضع نظم للإدارة البيئية بغرض التحسين من فعاليتها البيئية، ذلك أن نظام الإدارة البيئية يسمح للمنظمة على تطوير سياستها البيئية ووضع أهداف تسمح لها باحترام التزاماتها المعلن عنها في هذه السياسة كما تسمح لها باتخاذ التدابير الضرورية لتحسين أداءها البيئي.[4]"

ويتم تجسيد الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة بوضع خطط وسياسات تشمل المراحل الإنتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة بها، آخذين بعين الاعتبار كل من تقييم الآثار البيئية للمؤسسة والتكاليف البيئية الناجمة عن كيفية استخدام الموارد والطرق المتبعة للتحكم في التلوث.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالإدارة البيئية يمكن ذكر كل من التشريعات والقوانين الصادرة حول حماية البيئة والضغط المفروض عليها من المجتمع بصفة عامة وكذلك البحث عن تحسين سمعة في سوق ازداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة. وهناك أيضا الضرورات التي تفرضها المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية ومتطلبات أسواق التصدير.

وتتلخص أهم فوائد وضع أنظمة للإدارة البيئية في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال إتباع السلوك البيئي الصحيح وخاصة في السوق الواعي بدرجة كبيرة بالبيئة وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتقليل من الآثار السلبية على البيئة والحد من التلوث وتحسين ظروف العمل للموظفين من خلال ضمان بيئة نظيفة، آمنة وخالية من الملوثات وأخيرا التقليل من الخسائر المادية والبيئية خاصة منها الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية.

وفي وضعها لنظم الإدارة البيئية الخاصة بها، تستعين المؤسسات الاقتصادية في معظم الأحيان بالمواصفات القياسية والتي يأتي على رأسها المواصفة القياسية إيزو 14001 أو بعض المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية منها على وجه الخصوص المواصفة البريطانية (BS7750) والمواصفة (NSF110) في الولايات المتحدة الأمريكية والمواصفة (EMAS) في الإتحاد الأوروبي.

ويلقى الإقبال على تطبيق المواصفة القياسية الإيزو 14001 سنويا ارتفاعا متزايدا، "فإلى غاية نهاية سنة 2010 بلغ عدد شهادات الأيزو 14001 الممنوحة 250.972 أي بزيادة قدرها 27.833 شهادة ما يعادل نسبة 12%.[5]" وعلى الرغم من ذلك تعترف المنظمة العالمية للتقييس "الأيزو" أنه "بالرغم من الارتفاع المتزايد لعدد المنظمات الحاصلة على شهادة الأيزو 14001 من سنة لأخرى إلا أن الإقبال عليها يبقى ضعيفا[6]." وتبرر هذه المنظمة هذا الضعف أنه "يوجد على مستوى الكرة الأرضية أكثر من 143 مليون كيان تتوفر فيه شروط تطبيق المواصفة القياسية إلا أنه يلاحظ أن أكثر من 70% منها لم تسمع بعد بالإيزو 14001.[7]"

2) الأداء البيئي :

تعرف منظمة الإيزو الأداء البيئي على "أنها النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة[8]."

فالأداء البيئي هو أحد الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليه من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال أدائها البيئي. وهو طريقة في التسيير تعمل على تشجيع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي. إن الاهتمام بالأداء البيئي يكون بأن تنتج أكثر بموارد.

وتحقيق الأداء البيئي يكون باحترام التشريعات والقوانين من ناحية ولكن لابد أن يؤدي إلى تحسين المردود المالي، فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية. كما أن المؤسسة التي تطبق الأداء البيئي هي التي تتحكم في

تكاليفها البيئية ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من استهلاك مختلف مدخلات العملية الإنتاجية. فالإدارة الجيدة تكون من خلال التحكم في التكاليف والتي تتعدى الجانب البيئي.

يمكن حصر الدوافع الإستراتيجية التي تجعل من المؤسسة الاقتصادية أكثر اهتماما بالعد البيئي فيما يلي[9]:

- إدماج البعد البيئي ضمن المتغيرات التي تحكم إدارة وتسيير المؤسسة الاقتصادية
- الاستجابة إلى المتطلبات التي تفرضها الحكومات بواسطة القوانين والتشريعات البيئية التي تسنها
- ضرورة تطوير ما يسمى باليقظة التكنولوجية خاصة فيما يخص العملية الإنتاجية

وتنطلق الأفكار الداعمة لضرورة دمج البعد البيئي في الإدارة مما عرضه Bruntland في تقريره المشهور "مستقبلنا للجميع" سنة 1987 حيث اعتبر أن "الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي لا تتعارض مع توفير شروط حماية البيئة، بل إنهما مكملان لبعضهما البعض.[10]" وهناك من يري أن حرص بعض أصحاب المصالح على التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الأكثر حماية للبيئة هو الذي يجعل المسيرين يولون للإدارة البيئية هذا الاهتمام. "فهناك من مستهلكين ومن مساهمين وأيضا من الكفاءات الإدارية العليا من هم جد حريصين على أن لا يتم التعامل إلا مع المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بالمسائل البيئية. وحرصا منها على استقطاب مساهمين جدد وزبائن أكثر وأفراد مؤهلين، تضطر المؤسسات الاقتصادية إلى الاجتهاد أكثر في المجالات التي تساعد على حماية البيئة كما تجتهد في الإفصاح عن ذلك. وقد لاحظت الكثير من هذه المؤسسات أن هذا الاهتمام قد يكون إستراتيجية مربحة تحقق لها عوائد مالية مباشرة وكذلك غير مباشرة.[11]" في هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أنه تعددت الدراسات التي أعطت لأهمية البعد البيئي نوعا من الاهتمام رغم تضارب المواقف حول ضرورة دمجه في الإدارة، حيث أن هناك من يرى أنه ليس لدمج البعد البيئي آثارا إيجابية على المؤسسة الاقتصادية. ومن هؤلاء "كل من Hutchiston & Chaston سنة 1994 اللذان يعتبران أن الاهتمام بالبيئة يترتب عليه تحمل المؤسسة الاقتصادية لتكاليف إضافية لا تحقق منافع تجارية. كما أن الباحثان Gerstenfeld & Roberts سنة 2000 يريان أن دمج البعد البيئي يعيق إدارة العليا للمؤسسة في إعداد خطط استراتيجية بعيدة المدى. وقدم Rutherfoord & al.سنة 2000 مبررات أخرى تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية لا يفرض على المؤسسة الاهتمام بالبيئة.[12]" إضافة إلى هذا الطرح النظري، فإن دراسات وتحقيقات ميدانية أجريت بينت مدى تخوف المسيرين من الاهتمام بالبيئة. ومن هذه الدراسات تلك التي "أجرتها جمعية OSEO الفرنسية سنة 2003 والتي بينت أن 31,2 % من مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية يبدون تشاؤما من دمج البعد البيئي معتبرين أنه لا يوجد ما يثبت أن الإدارة البيئية تعود بنتائج اقتصادية على المؤسسة.[13]" وأوضحت دراسة أخرى أجرتها المدرسة الوطنية للمناجم بباريس Ecole des Mines de Paris بتمويل من الوكالة الفرنسية لتطوير والتحكم في الطاقة ADEME سنة 2007 أن 40% من الشركات الفرنسية ترى أن الآثار الإيجابية المتحصل عليها من جراء وضع أنظمة الإدارة البيئية هي أقل من تلك التي كانت متوقعة، وأن هذه النسبة هي أكبر من ذلك لدى الشركات التي يقل عدد أفرادها عن 100 عامل.[14]" وعلى العكس من ذلك، هناك من يرى أن الأداء البيئي يساعد في أن تعود على المؤسسة الاقتصادية فوائد داخلية وخارجية. وقد صنف كل من MARAIS & REYNAUD هذه النتائج إلى فوائد داخلية وفوائد خارجية مدعمين تصنيفهم هذا بآراء من سبقهم في تناول مثل هذا الموضوع بالبحث. بالنسبة للفوائد الداخلية فهي تتمثل في التخفيض في التكاليف وهذا ما ذهب إليه كل من HART سنة 1995 و BENSÉDRINE سنة 2001 وتحفيز العاملين وهو ما ذهب إليه LEPINEUX سنة 2004 والرفع من الإنتاجية وهو ما رآه كل من PORTER & VAN DER LINDE سنة 1995. أما بالنسبة للفوائد الخارجية، فأهمها تحسين الموقع التنافسي للمؤسسة وهو رأي كل من ELINKGTON سنة 1994 و MARTINET & REYNAUD سنة 2004 والحصول على العوائد المالية خاصة من جهات خارجية أهمها الدولة وهو ما ذهب إليه REYNAUD & ROLLET سنة 2001 واقتحام أسواق جديدة والحصول

على مصادر تمويل أخرى متأتية من ما يسمى بصناديق التزاهة وهو ما رأته REYNAUD سنة 2003. كل هذه الأمور تنعكس إيجابا على الأداء وتقود إلى تحسينه والرفع منه.[15]"

وهناك من يرى أن "للأداء البيئي أربعة أبعاد، يأتي على رأسها تحسين المنتجات والعمليات وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح ثم يتبعها احترام القوانين والتشريعات البيئية وأخيرا تحسين صورة وسمعة المؤسسة.[16]" وقد لخصتهم هذه الباحثة على شكل مصفوفة يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم 1 : مصفوفة الأداء البيئي

محور داخلي – خارجي / محور العمليات والنتائج	داخلي	خارجي
العمليات	تحسين المنتجات والعمليات	تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح
النتائج	احترام القوانين والتشريعات تحقيق عوائد مالية	آثار بيئية إيجابية تحسين صورة وسمعة المؤسسة

المصدر : Angèle DOUHOU-RENAUD, les outils d'évaluation de la performance environnementale : audits et indicateurs environnementaux, congrès de l'association francophone de comptabilité, "la place de la dimension européenne de la comptabilité, contrôle et audit", du 27 au 29 mai 2009, Strasbourg, France, p. 3.

من الجدول يتضح أن الأداء البيئي له انعكاسات داخلية وأخرى خارجية. بالنسبة للمحور الداخلي، فهو ينعكس إيجابا على كل من جودة المنتجات والعمليات كما يساعد على تحقيق وفورات مالية للمؤسسة. أما بالنسبة للمحور الخارجي، فبالإضافة إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح فهو يدعم الصورة الإيجابية للمؤسسة في بيئة أعمالها.

ويمكن تلخيص المحددات الأساسية التي تقود إلى الاهتمام بالبعد البيئي من طرف المؤسسات الاقتصادية فيما اقترحه مجموعة من الباحثين كالآتي[17] :

- المحددات السوسيولجية :
  - الضغوط الداخلية والخارجية المفروضة على المؤسسة
  - نزاهة وأخلاقيات المسير
- المحددات الاقتصادية:
  - تحسين المركز التنافسي للمؤسسة
  - استغلال فرص وأجزاء في السوق يفضل فيها التعامل مع المؤسسات التي تتحلى بالمسؤولية
  - البحث على الرسم صورة لمؤسسة مسؤولة بيئيا
  - مواجهة التغيرات التي قد تحدث في البيئة العامة للمؤسسة
  - تخفيض التكاليف
  - تشجيع الإبداع
  - خلق ثقافة للمؤسسة

كما أن هذا الاهتمام يجب أن يكون له بعد استراتيجي، أي أن تعيد النظر في استراتيجيات أعمالها. "فحسب Hamel & Prahald فإنه حتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الاستدامة، فإنه يجب أن تضع لنفسها أهدافا إستراتيجية ذات بعد بيئي واجتماعي تكون ركيزة من ركائز استراتيجياتها التنافسية.[18]"

بالإضافة إلى هذه الأمور، فإن الإدارة البيئية تلعب دورا بارزا في تحقيق الاستدامة. "إن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا بالغ الأهمية في التنمية المستدامة حيث تساعدها نظم الإدارة البيئية على التحلي بالمسؤولية وذلك من خلال احترام المتطلبات الخاصة بأدوات الإفصاح والشفافية عن الأداء البيئي.[19]"

II. إسهام السلطات العمومية الجزائرية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة :

في دراسة حديثة تعود إلى سنة 2012، أجراها مركز يال للسياسات والقوانين البيئية YALE CENTER FOR ENVIRONNEMENTAL LAW AND POLICY التابع لجامعة يال الأمريكية YALE UNIVERSITY والخاص بمؤشر الفعالية البيئية في الوسط الصناعي والتي مست 132 دولة، تحتل الجزائر المركز 86[20]. وفي دراسة أخرى أجراها مركز GTZ للتعاون الألماني سنة 2007 حول الوضع البيئي للقطاع الصناعي في الجزائر، تبين أن "الخسائر الإيكولوجية التي يتسبب فيها هذا القطاع تتراوح بين 850 و950 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 1,8% إلى 2% من الناتج المحلي الداخلي للجزائر.[21]" ويسود هذا الوضع السلبي بالرغم من كل ما تبذله السلطات العمومية في الجزائر من مجهودات في مجال البيئية. فموضوع التنمية المستدامة يعتبر من المواضيع الأكثر حضورا وتداولا في كل من الأوساط السياسية والاقتصادية في الجزائر.

وفيما يلي قراءة في كل ما تقوم به الدولة من مجهودات تحفيزية وردعية في نفس الوقت من أجل جعل المتعاملين الاقتصاديين أكثر مسؤولية اتجاه البيئة.

1. على المستوى المؤسسي (السياسي والتشريعي) :

1) **وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** : والتي سميت بالخطة الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) الذي قامت بإعداده وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2002 على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تمتد من الفترة ما بين 2001 و 2011[22]. وتشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ما يلي :

- القيام بدراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف العديد من المؤسسات الاقتصادية
- القيام بالتدقيق البيئي بعض المؤسسات الاقتصادية
- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية الإيزو 14001

2) **إصدار القوانين والتشريعات البيئية** : إن أهم القوانين و التشريعات التي أصدرتها الدولة حماية للبيئة هي كالتالي:

- إدماج الرسم الايكولوجي (الجباية البيئية) منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن والهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة. في هذا الصدد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005 و صدرت في نفس السنة تعليمة وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم. حدد مبلغ الرسم ب 10.500 دج. عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا[23].
- كما تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001 و أهمها:

- القانون 01-19 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير و مراقبة والتخلص عن الفضلات

- القانون 01-20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة
- القانون 03-10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 04-09 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 04-20 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

2. الآليات التمويلية :

تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات صديقة للبيئة. أهم هذه الصناديق هي صندوق تحسين التنافسية الصناعية FOPROCI الذي تشرف عليه وزارة الصناعة والصندوق الوطني للبيئية ومحاربة التلوث FEDEP والذي تشرف عليه وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والذي يهتم بتهيئة المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة الإدارة البيئية :

- يتولى صندوق تحسين التنافسية الصناعية FOPROCI تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومن بينها البرنامج الوطني للتقييس Programme national de normalisation. يقع هذا البرنامج تحت وصاية وزارة الصناعة ويعنى بتطوير تطبيق المواصفات القياسية العالمية وحث المؤسسات الاقتصادية بقطاعيها العمومي والخاص على تطبيقها. يقدم هذا البرنامج المساعدات المالية للمؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على شهادات المطابقة للمواصفات القياسية العالمية أهمها الإيزو 9001 والأيزو 14001 والأيزو 22000 والشهادة الخاصة بالصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001. ففي إطار الصندوق الوطني لتحسين التنافسية الصناعية، تم إدراج الحصول على شهادة إيزو 14001 إصدار 2004 ضمن برنامج التأهيل. فكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على هذه الشهادة يعتبر من ضمن عمليات التأهيل ويتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما تقتضيه الإجراءات المعمول بها والمتمثلة في تحمل الدولة لنسبة 80% من تكاليف وضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية إيزو 14001:2004 وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة على أن تتحمل المؤسسة ما نسبته 20% المتبقية. للإشارة تم اعتماد هذا الأسلوب الجديد في التمويل بدءا من سنة 2011 بعد تم ملاحظة عزوف الكثير من المؤسسات الاقتصادية على مثل هذا البرنامج، حيث كانت النسب المعمول بها سابقا هي 50% على عاتق الدولة و50% على عاتق المؤسسة الاقتصادية.

- تم دعم الإستراتيجية الوطنية المذكورة أعلاه بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث Fond de l'environnement et de la dépollution « FEDEP » والذي تم إقرار ميزانيته في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 [24]. ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها. ويحصل هذا البرنامج على تمويله من مصدرين، الأول تتمثل في دعم من خزينة الدولة و تقدر بثلاثة مليارات دينار جزائري من خزينة الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و ثاني متأتي من إيرادات الرسم الإيكولوجي الذي أقره المجلس الوطني الشعبي في قانون المالية لسنة 2002 [25]. كما يمول هذا الصندوق برامج أهمها برنامج عقود الفعالية البيئية contrats de performance environnementaleالذي تشرف على إدارته وزارة البيئة وتهيئة الإقليم. ومما يشمله هذا البرنامج أن تلتزم المؤسسات الاقتصادية المنخرطة فيه طواعية بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد إدارة المؤسسة اقتصادية بشكل

طوعي التزاماتها البيئية والتي قد تكون تحديد الإجراءات و تطبيقها المتعلقة بالحد من التلوث و تطوير تلك الإجراءات ورد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة وإدارة النفايات الصلبة. ويشمل العقد التزامات للطرفين، الوزارة و المؤسسة الاقتصادية. فمن ضمن التزامات الوزارة تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الإنتاج النظيف والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي. ومن جانبها تلتزم المؤسسة بتنفيذ كل البرامج التي تديرها الوزارة وأهمها وضع أنظمة للإدارة البيئية و وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات و مكافحة التلوث وصياغة ميثاق البيئة للمؤسسة وإنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى كل مؤسسة اقتصادية.

3. الاستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبية :

تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي الذي نفذته الجزائر تحت إشراف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، فقد تم الاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي وذلك بإجراء دراسات تقنية تدخل ضمن جملة الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة ومن بينها. في هذا الصدد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية من الخبرات التقنية التالية:

1) برنامج إيكو سيس ECOSYS :

يقوم برنامج إيكو سيس* بإجراء دراسات تسمى ب « Méso profil » و التي تهدف إلى ما يلي:

-التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة

-التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية للبلد

-اقتراح الامتيازات و الحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها بها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

و تقوم دراسة « Méso profil » بالتقييم الاقتصادي للآثار البيئية للقطاع الصناعي بالربط بين المستوى الجزئي المتمثل في مؤسسة اقتصادية و المستوى الكلي المتمثل في الدولة، هذا الربط يسمى بالمستوى القطاعي Méso.

2) برنامج مراقبة التلوث البيئي والذي يتولى تنفيذه وتمويله مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني ج ت ز GTZ. هذا البرنامج الذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة في الجزائر يتولى، إضافة إلى هذا البرنامج، تمويل جملة من المشاريع الأخرى وأهمها[26] :

-مشروع كونفورم PME CONFORM 1997 : من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو 14001 والتدقيق البيئي.

-مشروع الإدارة البيئية المربحة GESTION ENVIRONNEMENTALE PROFITABLE: والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف
- تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى
- توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير

3) برنامج دلتا DELTA [27]:

برنامج دلتا هي منظمة تعتبر جزءا من خطة عمل لنشاط مركز الأعمال المستدامة SBA Sustainable Business**[28] Associates[29]. هذه المنظمة تنشط مع المؤسسات من أجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين فعاليتها الاقتصادية والتقليل من الآثار السلبية للنشاط الذي تمارسه على البيئة. دلتا هو اختصار للتسمية التالية Developing Environmental Leadership Towards Action[30] و تم تأسيسه من اجل ترجمة ما جاءت به أجندة 21 التي تم وضعها في قمة الأرض سنة 1992 حيث أن الفقرة 30 من هذه الأجندة تأكد على الدور البارز للصناعة و التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتكون شبكة دلتا من مجموعة من الخلايا بما فيها برنامج دلتا في المشرق و المغرب العربي. و يتكون هذا الأخير من مدراء مؤسسات التابعة لإحدى عشر

بلد عربي منخرط فيه. بواسطة برنامج دلتا يمكن للمؤسسات الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية و تبادلها. كما يهدف على وجه الخصوص إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية وبمنافعها بواسطة وضع أدوات للإدارة البيئية الساعية إلى تحقيق الفعالية البيئية.
لبرنامج دلتا تمثيل على مستوى كل بلد عربي الإحدى عشر المنخرطين فيه. ويتولى تمثيله في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئة و الجودة بالمؤسسات Association pour la Promotion de l'Eco-Efficacité et la Qualité en Entreprise (APEQUE).

لقد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من الدعم التقني لهذا البرنامج خصوصا المصانع العمومية لصناعة الاسمنت. ومن أهم ما تم الاستفادة منه وضع لوحات قيادة الأداء البيئي والتدريب على كيفية إجراء التشخيص البيئي الذاتي. فلوحات القيادة هي أداة تم تطويرها من طرف SBA بالتعاون مع جمعية أخرى تسمى ب ABCD-Durable[31***]. هذه اللوحة هي جزء من أدوات الإدارة البيئية المطورة في إطار برنامج دلتا والتي ترتكز على جمع البيانات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة ومن ثم يتم قياس أثاره البيئي بواسطة مؤشرات أداء بيئي تتلاءم مع خصوصيات المؤسسة. و بواسطة هذه اللوحة، يقوم البرنامج بوضع اللبنات الأولى التي تهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفات القياسية إيزو 14001 : 2004. ومن أهداف اللجوء لوضع هذه الأداة ما يلي :

-الحكم على أداءها البيئي للمصنع

-التعرف على الإجراءات التي يجب عليها وضعها من اجل تحقيق الفعالية البيئية

-تهيئة المؤسسة الاقتصادية للشروع في وضع لنظام إدارة البيئة المطابق للمواصفات القياسية إيزو 14001 : 2004

في هذا الصدد، شملت لوحة القيادة التي تم وضعها من طرف هذا البرنامج مجموعة من المؤشرات سمحت لها بقياس كل من استهلاك الطاقة واستهلاك المواد الأولية وتلويث الهواء والفضلات الصلبة والفضلات السائلة وصحة وسلامة العاملين.[32]"

كما استفادت مؤسسات أخرى من عمليات تدريب على كيفية إجراء التشخيص الذاتي في المجال البيئي. هذه العملية تتمثل في وضع دليل يسمح للإدارة أن تستعين به من أجل التعرف على الآثار البيئية للمؤسسة سواء كانت هواء أو سائل أو صلب التي يتسبب فيها المؤسسة الاقتصادية و من ثم تقييم درجة خطورتها. و ينجم عن هذه العملية وضع برنامج عمل يسمح بالتخلص و التقليل من تلك الآثار. للإشارة فإن دليل التشخيص الذاتي البيئي تم تطويره من طرف منظمة فرنسية تنشط في مجال البيئة و تسمى الشركات من أجل البيئية « Entreprises pour l'environnement « EPE. إن الأهداف التي من أجلها يتم اللجوء للاستعانة لوضع هذا الدليل هي :

-تحليل التوافق بين المظاهر البيئية الأكثر أولوية لنشاطات المؤسسة الاقتصادية.

-اتخاذ التدابير اللازمة بعد إجراء عملية التحليل.

-إعداد خطة عمل تندمج في إطار مشروع المؤسسة الاقتصادية لوضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية إيزو 14001 : 2004.

III. قراءة في واقع الحال على مستوى المؤسسات الاقتصادية في مجال الاهتمام بالإدارة البيئية :

من أجل القيام بقراءة متأنية في واقع الحال على مستوى المؤسسات الاقتصادية في مجال الاهتمام بالإدارة البيئية، ننطلق من أرقام رسمية أصدرتها المنظمة العالمية للتقييس "الإيزو" حول عدد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 14001 والتي يحتويها الجدول الموالي :

الجدول رقم 2 : المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على شهادة الإيزو 14001:2004 في دول المغرب العربي

2008	2007	2006	2005	

الجزائر	6	6	7	24
تونس	30	50	67	102
المغرب	26	37	39	-
مصر	354	379	306	410

المصدر : Daniel LABORNNE et Emna GANA-OUESLATI, analyse comparative du cadre institutionnel de la RSE au Maroc et en Tunisie, Revue Mmanagement & Avenir, Paris, France, n° 43, 2011/3, p.111.

تعكس الأرقام التي يحتويها الجدول الضعف الشديد في الإقبال على أنظمة الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. يبين الجدول أن عد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي حازت على هذه الشهادة هو 24 بعدما كان 7 سنة 2007 و6 سنة 2006. ويوضح الجدول أنه بالمقارنة مع دول المغرب العربي أن الفرق بين الجزائر وتلك الدول فرقا شاسعا، بل أنه لا يوجد هناك مجالا للمقارنة من حيث الأرقام. بالمقارنة مع المؤسسات التونسية، يبلغ عدد المؤسسات التونسية الحاصلة على هذه الشهادة أربعة مرات المؤسسات الجزائرية. أما مقارنة بالمؤسسات المصرية، فهذه الأخيرة يساوي عددها 17 مرة الشركات الجزائرية. كما أن هذه الأرقام تعكس أن الجزائر تعيش على هامش الحركية التي تفرضها العولمة الاقتصادية التي تفرض متطلبات يجب مراعاتها ومنها تطبيق المعايير والمواصفات القياسية العالمية. وما يؤكد ذلك أيضا أن وتيرة تبني هذه المواصفات في الجزائر يسير بشكل بطئ جدا. حسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة من جهات رسمية في الجزائر، يبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية التي هي رهن الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية العالمية (كل الشهادات معا وليس الإيزو 14001 لوحدها) 435 مؤسسة منها 370 حصلت على الشهادة[33].

وبغرض تفسير واقع الحال هذا، نقدم القراءة التالية :

1) يرتبط تبني أنظمة الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع المسؤولية التي تتحملها اتجاه البيئة. إن معظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي، وهي لا تهتم بوضع أنظمة الإدارة البيئية ولا تهتم هذه المواصفة التي تسمح لها بالحصول على شهادة الإيزو 14001. وعليه يمكن استنتاج أنه لا يحظى الأداء البيئي من طرف المؤسسات الجزائرية بنفس مستوى الاهتمام بالأداء الاقتصادي. فالأداء الاقتصادي والمتمثل في المردودية الاقتصادية والإنتاجية يأتيان في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية. ونظرا لعدم قناعة المسير الجزائري بأن للأداء البيئي نتائج اقتصادية إيجابية، فإن اهتمامه به يأتي في مرتبة متخلفة. وما يبرر ذلك أن المشاكل العديدة والمعقدة والهيكلية التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خاصة منها المؤسسة العمومية تعتبر من العوائق الكبيرة أمام تبني أنماط التسيير الحديثة ومنها نظام الإدارة البيئية. إن هذه المؤسسات تعاني من مشاكل التمويل وكذلك من ضعف الأداء الاقتصادي والمالي ومن ظاهرة تسرب الإطارات المؤهلة وذات الكفاءة. لذلك فإن الجهود اتجهت نحو إيجاد حلول لهذه المشاكل على حساب الأداء البيئي. ففي دراسة أجريت على مؤسستين اقتصاديتين عموميتين في منطقة سيدس بلعباس حول مستوى الوعي البيئي لدى مدراء وإطارات هاتين المؤسستين، تم التوصل إلى "أن انشغالات المسيرين متجهة نحو ضمان استمرارية النشاط والحفاظ على المؤسسة ومناصب الشغل التي توفرها.[34]"

2) تحتاج المؤسسات الصناعية إلى مرافقة من المؤسسات الجزائرية في سبيل تبني أنظمة إدارة البيئة. إن انتشار تطبيق المواصفة إيزو 14001 يرتبط بشكل كبير بجهود الدولة في هذا المجال. هنا نلاحظ أنه بالرغم مما وضعته الدولة الجزائرية من آليات تحفيزية من شأنها حث المسير على وضع أنظمة الإدارة البيئية، إلا أن الطابع الطوعي لانتهاج هذه الأساليب الحديثة في الإدارة جعلت من المسيرين لا يقبلون عليها ولا يرون من أن هناك ضرورة لدمج البعد البيئي في استراتيجيات أعمالهم. لتفسير هذا العنصر ننطلق من دراسة قام لها

BOIRAL باحث مختص في الإدارة البيئية سنة 2001 والذي صنف فيه درجة إقبال المؤسسات على الإدارة البيئية وفق سلوكيات أربعة تحتويها المصفوفة التالية :

الشكل رقم 1 : مصفوفة BOIRAL

رهانات خارجية	التزام عادي (1)	التزام تجنيدي "محفز
	التزام استباقي (3)	التزام تفاعلي (4)

رهانات داخلية

المصدر : Olivier BOIRAL, ISO 14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Actes de la Xème conférence de l'AIMS, Québec, Canada, 2001, p. 18.

حسب هذا الباحث، توجد أربع وضعيات للمؤسسات التي يمكن فيها إدماج العنصر البيئي في إستراتيجيتها والوصول إلى تطبيق المواصفة القياسية إيزو 14001. هذه الوضعيات هي[35] :

–الالتزام العادي (1) وهو ناتج عن ضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها وتكون فيها الضغوط الداخلية ضعيفة. في هذه الوضعية كل من المسيرين والعمال غير مقتنعين بأهمية البعد البيئي ويكون التركيز على المجالات الاقتصادية والمالية

–الالتزام المجند "التحفيزي" (2) وهو ناتج أمرين، الأول هو التوجه الاستراتيجي للمؤسسة التي تعتبر البيئة الطبيعية عنصرا مهما بالمؤسسة بل قد يضمن أو يرهن استمرارية نشاط المؤسسة، والثاني نابع من الاستجابة لمتطلبات إدارية داخلية

–الالتزام الإستباقي (3) وهو ناتج عن إرادة داخلية قوية للمسير بإدماج البعد البيئي في الإدارة نابعة من الاستجابة ضغوط داخلية ترى أن دمج البعد البيئي مهم مع الغياب المطلق للضغوط الخارجية في مثل هذا الوضع

–الالتزام التفاعلي (4) وهو الذي تفضل فيه المؤسسة البقاء في وضع ساكن تراقب فيه التغيرات التي قد تحدث والتي تفرض عليها التوجه نحو إدماج البعد البيئي كإصدار تشريعات بيئية صارمة على سبيل المثال

من خلال هذا التقسيم، يتبين أن سلوك مسيري المؤسسات الاقتصادية في الجزائر يتطابق مع الالتزام موجود في صنف الالتزام التفاعلي، أي أن ما توليه من اهتمام بالبيئة يأتي على شكل امتثالي للضغوط المتأتية من البيئة الخارجية وعلى وجه الخصوص البيئية السياسية والقانونية . إن ما يؤكد هذا الاستنتاج هو نتائج دراسة أجريت على عينة مكونة من 337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية موضوعها الحوافز التي تدفع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لإدماج العنصر البيئي في استراتجياتها وطرق تسييرها. لقد توصلت الدراسة إلى أنه بالنسبة لدرجة الانشغال البيئي لهذه المؤسسات، فإن 58% من العينة نوع انشغالها البيئي هو امتثالي، أي أن التزاماتها البيئية كلها متأتية من ضغوط القوانين والتشريعات. في حين أن 29% سلوكها اتجاه البيئة هو سلوك حساس و19% سلوكها دفاعي. إن السلوك الحساس هو ذلك الذي تكون فيه متفاعلة مع المتغيرات بما فيها الاهتمامات البيئية ويراعى هذا الاهتمام في التسيير. أما السلوك الدفاعي فهو الذي تتجاهل فيه المؤسسة الضغوطات البيئية ولا تراعي لها أي اهتمام خوفا من تحمل أعباء إضافية[36].

3) بالرغم من الضغوط المفروضة على الاقتصاد الجزائري وبالضبط على القطاع الصناعي العمومي والذي يستدعي المرافقة من الجهات الوصية على إدارة شؤون الاقتصاد بغرض الرفع من تنافسيته، إلا أن محاولات مرافقة مؤسسات هذا القطاع تبقى ضعيفة. فهناك من يرى "أن حجم ومبالغ الإعانات المالية الممنوحة سواء من طرف الدولة أو من طرف البرامج الدولية غير مشجعة على تبني نظم الإدارة الحديثة.[37]" فالمبلغ الممنوح كإعانة من أجل تطبيق نظام إدارة البيئة المطابق للمواصفة القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 (مرحلة

المرافقة) هو 80% من سقف لا يتعدى 2 مليون دج والإعانة الخاصة بالحصول على الشهادة (مرحلة الإشهاد بالمطابقة) هو 80% من سقف لا يتعدى 1 مليون دج.

4) هناك من يرى أن تعدد البرامج المتوفرة أمام المؤسسات الاقتصادية بغرض الاستفادة منها من أجل دمج الإدارة البيئية هو في حد ذاته عائقا، ذلك "فإن تعدد البرامج يجعل من المؤسسة محتارة في اختيار البرنامج المناسب.[38]" ومنه تبرز الحاجة في توحيد البرامج وتبسيط إجراءات الاستفادة منها.

5) إن غياب رؤية طويلة المدى واضحة المعالم خاصة بالإستراتيجية الصناعية للجزائر هو من بين المعوقات التي تجعل من مسيري مؤسسات القطاع الاقتصادي لا يقدمون على القيام بأي مبادرة طوعية اتجاه أي بعد من أبعاد المؤسسة بما فيها البعد البيئي. فمنذ أن شرعت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية والتي إلى حد الساعة لم تنته بعد ومصير المؤسسة الاقتصادية غير واضح. هذا الأمر يمنع المسيرون من صياغة الاستراتيجيات التي تنمي وتطور أعمالهم، وبالتالي فهم يبقون في وضع ساكن ينتظرون يوميا قرارات سياسية تحدد مصير مؤسساتهم.

6) هناك من الخبراء من يرجع ضعف الاهتمام هذا إلى مسألة ضعف الحكم الراشد على المستوى الكلي. "فالاقتصاد الموازي الذي تتغافل عليه ولا تحاربه الدولة يجعل من المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في ظل الشرعية يفكر أساسا في كيفية ضمان البقاء والاستمرارية ولا يفكر في تطبيق أساليب وأنماط التسيير الحديثة المتأتية من تطبيق مبادئ الحوكمة ما فيها المسائل المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.[39]"

7) أخيرا، إن غياب جماعات الضغط الممثلة في المجتمع المدني والجمعيات التي تسهر على حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلك وضعف نفوذ تلك الموجودة منها يجعل من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة الحساسية اتجاه المسائل البيئية مما يترتب عليه قلة الاهتمام بالإدارة البيئية.

الخاتمة :

على المستوى العالمي، بالرغم من مرور أكثر من ستة عشر سنة من صدور المواصفة القياسية إيزو 14001 الحاثة على تطبيق نظم الإدارة البيئية وعلى المستوى المحلي، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال مرافقة وحث القطاع الاقتصادي على الاعتناء بالبعد البيئي، إلا أن النتائج المتوصل إليها تبقى بعيدة عن التوقعات والأهداف التي كانت مرتقبة.

من خلال التحليل أعلاه، يبدو أن ثقافة المسؤولية البيئية في القطاع الاقتصادي في الجزائر غير راسخة جيدا في أذهان القائمين على إدارة مؤسسات التابعة لهذا القطاع. مثل الوضع يتطلب اتخاذ جملة التدابير التي من شأنها أن تحسن من مدى مراعاة إدماج البعد البيئي في التسيير بواسطة تطبيق أنظمة الإدارة البيئية. وعليه، فإن التوصيات التالية قد تساعد على الانتشار الأكبر في تطبيق المواصفة القياسية الإيزو 14001 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

- في إطار برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ربط منح الإعانات المالية الجهات المانحة، بضرورة احتواء مخططات التأهيل على الاهتمام بالبعد البيئي. إن معظم مخططات التأهيل التي تطبقها المؤسسات الاقتصادية حاليا تحتوي على عملية الحصول على شهادة الإيزو 9001 الخاصة بإدارة الجودة فقط، لذا لابد من تدعيم تلك المخططات بالحصول على شهادة الإيزو 14001 أيضا.
- تطبيقا للتوصية الأولى، يجب أن تدمج الإدارة البيئية ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية وذلك بأن تصبح البيئة متغيرا هاما من المتغيرات التي تبنى عليها استراتيجيات أعمال تلك المؤسسات، مع إلزامية وضع أهداف إستراتيجية بيئية أولها الحصول على شهادة المطابقة للمواصفة القياسية ثم يليها تحسين الأداء البيئي كنتيجة حتمية لتطبيق المواصفة.

- إن المقترح المتعلق بتوحيد برامج الدعم لتطبيق البعد البيئي وتبسيط إجراءات الاستفادة منها جدير بأن يدرس لعل هذه العملية أن يساهم في إزالة الغموض الذي تشتكي منه المؤسسات الاقتصادية.
- تقليصا للعجز الفادح في مجال الاتصال الفعال بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية في مجالات متعددة ومنها حول أهمية إدماج البعد البيئي في التسيير، فإن التكثيف من عمليات التحسيس بهذه الأهمية باتت أكثر من ضرورية. وعليه، لا بد وأن تبادر السلطات العمومية ممثلة في هيئاتها وإداراتها المختلفة إلى عقد المؤتمرات والندوات لفائدة مسيرو المؤسسات الاقتصادية والتي توضح بواسطتها المسؤولية البيئية وتحث المتعاملين الاقتصاديين على التحلي بها.
- على المنظمات الوطنية المعنية بتشجيع تطبيق المواصفات القياسية العالمية وعلى رأسها المعهد الجزائري للتقييس Institut Algérien de la Normalisation "IANOR" بصفته المكلف بتعميم استعمال المواصفات القياسية أن يتحمل مسؤوليته وأن يلعب دوره كاملا في مجال التشجيع على تطبيق البعد البيئي. ويكون ذلك بأن يكون أكثر قربا من المؤسسات الاقتصادية ويقدم لهم الدعم التقني اللازم.
- على الخبرات الجزائرية المختصة في مجال التوصيف من استشاريين ومراكز بحث وجامعات أن تلعب دورها أيضا في مجال تشجيع تطبيق المواصفات القياسية للإدارة البيئية، وذلك بأن تساهم في هذه العملية ويكون ذلك بأن تقدم خدمات المرافقة للمؤسسات الاقتصادية في مجال تطبيق الإدارة البيئية

المراجع والهوامش:

[1]نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة – نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، 2007 ، دار المسيرة، عمان، الأردن، عمان، الأردن، ص 122.

[2] Michel JONQUIERES, le manuel du management environnemental, Edition SPA, Paris, 2001. p 38.

[3] محمد صلاح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2006، ص 51.

ص 51.

[4] Angèle DOHOU-RENAUD, les outils d'évaluation de la performance environnementale : audits et indicateurs environnementaux, colloque sur La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg, France, 2009, p. 2.

[5] Roger FROST, Etude ISO : la certification progresse de 6%, revue ISO Focus+, publié par le secrétariat de l'organisation internationale de normalisation, numéro spécial sur la durabilité, juin 2012, Genève, Suisse, p. 44.

[6] Lynn JOHANNSON, ISO 1400 : quand rien ne sera plus comme d'habitude, revue ISO Focus+, publié par le secrétariat de l'organisation internationale de normalisation, numéro spécial sur la durabilité, juin 2012, Genève, Suisse, p. 43.

[7] Lynn JOHANNSON, op.cit, p. 43.

[8] Norme internationale ISO 14031, Management environnemental, Evaluation de la performance environnementale, lignes directrices, AFNOR, 1999, p. 2.

[9] Sandrine BERGER-DOUCE, la certification ISO 1400, catalyseur du changement organisationnel ? Actes de la 11ème conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique « AIMS », Paris, France, 2002, p. 4.

[10] Thomas REVERDY, les normes environnementales en entreprise : la trajectoire mouvementée d'une mode managériale, revue Sociologies pratiques, Edition Presses de sciences po, n° 10, 2005, France, p. 101.

[11] Thomas REVERDY, Op.cit., p. 101.

[12] Sandrine BERGER-DOUCE, taille et engagement environnemental des PME familiales, International Council for small Business World Conference, Halifax, canada, 22-25 juin 2008, p. 3.

[13] Sandrine BERGER-DOUCE, Op. Cit., p. 3.

[14] Mathieu GLACHANT et autres, politiques d'environnement et management environnemental : une enquête auprès de 270 établissements industriels français, Ecole Nationale des Mines en collaboration avec l'OCDE et financé par l'ADEME et le ministère français de l'écologie et du développement durable, 2007, p. 8.

[15] Magalie MARAIS et Emmanuelle REYNAUD, Op. Cit., p. 4.

[16] Angèle DOUHOU-RENAUD, Op. Cit., p. 3.

[17]Emmanuelle REYNAUD et autres, les déterminants d'un comportement responsable : une comparaison internationale à grande échelle, 17ème conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Nice Sophia Antipolis, juin 2008, p. 7-8.

[18]Magalie MARAIS et Emmanuelle REYNAUD, comparaison entre les entreprises françaises publiques et privées face aux exigences du développement durable, Colloque entreprises territoires et indicateurs de développement durable, Université Paul CEZANNE, Aix Marseille III, du 09 au 10 janvier 2008, p. 3.

[19]Kevin MCKINLEY, entreprise et durabilité : une cause juste pour de bonnes raisons, revue ISO Focus+, publié par le secrétariat de l'organisation internationale de normalisation, numéro spécial sur la durabilité, juin 2012, Genève, Suisse, p. 16.

[20]Yale center for environnemental law and policy, Yale University, Environnemental performance index and pilot trend environnemental performance index, 2012, p. 10, disponible sur le site internet : www.yale.edu/envirocenter, mis en ligne le 26 mars 2012, consulté le 30 juin 2012.

[21]Dirck SCHEER & Kerstin BARK, innovations écologiques : expériences à l'échelle européenne – défis maghrébins, étude de synthèse : la mise à niveau environnementale. Etat des lieux et

opportunités, expertise sur l'ordre de la Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), institut für ökologische Wirtschaftsforschung (IÖW) GmbH (Gemeinnützig), 2007, p. …

[22]Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), Janvier 2002, p. 72-90

[23]Ministère des finances, direction générale des impôts « DGI », www.impots-dz.org/circulaires/circul02/taxes.%C3%A9co.htm, consulté le 15/03/2008.

[24]Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable présenté au sommet de Johannesburg. 2002 « Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 », Août 2002, p.10.

[25] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Op.cit., p.110.

[*]يقع مقر إيكو سيس ECOSYS في مدينة جنيف بسوسرا

[26]العايب عبد الرحمان وبقة شريف، التنمية المستدامة والمتطلبات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع إشارة إلى إشارة إلى الوضع الراهن للجزائر، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة جامعة سطيف، أيام 7، 8 و9 أفريل 2008، ص. 18-19.

[27]العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص. 256.

[**] مركز الأعمال للاستدامة SBA هي منظمة غير حكومية عالمية تتخذ من سويسرا مقرا لها

[29]مركز الأعمال المستدامة وABCD-Durable، لوحة الأداء البيئي: أداة الشركات للمتابعة و الإعلام، مركز الأعمال المستدامة، المستدامة، 2003، ص. 3

[30]DELTA programme, Tableau de bord environnemental : cas pratique, SBA, 2003, p.2

*** Agence Blanchet de conseil pour un développement durable « ABCD-Durable

هي شركة استشارة يوجد مقرها بفرنسا

[32]DELTA programme, Op.cit., p.1

[33] Abdallah TELAILIA, Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie : moins de 400 entreprises certifiées depuis 2001, article de presse disponible sur le site www.city-dz.com/industrie-algerienne-370-entreprises-certifiees-depuis-2001/, consulté le 30 juin 2012.

[34] Faouzi FETTAT et Abdenour Kamar AMRANI, a sensibilité environnementale dans les entreprises algériennes : essai de modélisation, Revue des économies nord africaines, n° 05, Université de Chlef, Algérie, p. 63.

[35] Olivier BOIRAL, ISO 14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Actes de la Xème conférence de l'AIMS, Québec, Canada, du 13 au 15 juin 2001, p. 18.

[36] للمزيد من التفصيل، راجع في ذلك سالمي رشيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم ومنطق تعظيم الربحية : دراسة ميدانية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 06، مارس 2012، ص. 126-143.

[37] Dirck SCHEER & Kerstin BARK, Op.cit, p. 35.

[38] Dirck SCHEER & Kerstin BARK, Op.cit. p. 35.

[39] Abdelatif BENACHENHOU, Système de gouvernance des entreprises : L'impératif d'assainir l'environnement économique, Supplément El-Watan Economie, n°114, semaine du 23 au 29 Juillet 2007, Alger, Algérie.